الأمم المتحدة S/PV.6552

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٥٢**

الخميس ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الاتحاد الروسي	السيد تشوركين	
ألمانيا	السيد بيرغر	
البرازيل	السيدة دانلوب	
البرتغال	السيد غاسبار دا سيلفا	
البوسنة والهرسك	السيد فوكازينوفيتش	
جنوب أفريقيا	السيد باشاليس	
الصين	السيد لي باودونغ	
فرنسا	السيد آرو	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد عساف	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري	
نيجيريا	السيد أونيمولا	
الهند	السيد فيناي كومار	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو	

جدول الأعمال

عدم الانتشار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-36882 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/348، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

لبنان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٩٨٤ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد عساف (لبنان): يجدد لبنان اليوم تأكيده أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما تحققه من التوازن والترابط بين عناصرها الثلاثة – وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية – تمثل بالنسبة له ولسائر الدول العربية الركيزة الأساسية من أجل تحقيق آمال الشعوب في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي سعينا إلى تحقيق ذلك، نتطلع إلى اليوم الذي سوف ينعم فيه سكان الشرق الأوسط بإمكانية العيش في منطقة متزوعة السلاح النووي على غرار سكان مناطق عدة في العالم.

وإدراكاً منا للطابع التقني للقرار الذي اتخذناه للتو، وللجهود التي بذلها العديد من الوفود من أجل إبقائه في هذا الإطار، وبما أن لبنان قد امتنع عن التصويت على القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، ولما كان هذا القرار هو الذي أنشأ، في فقرته ٢٩، فريق الخبراء، فإن لبنان، انسجاماً مع موقفه في آنذاك، يمتنع اليوم أيضاً عن التصويت.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوتت روسيا مؤيدةً القرار ١٩٨٤ (٢٠١١)، الذي يمدد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن فرض عقوبات على إيران.

الفريق عنصرٌ مهم من عناصر نظام الجزاءات المفروضة على إيران، ويقوم بجهد مفيد وعملي في مساعدة لجنة القرار ١٧٣٧. فهو يجمع الحقائق عن الانتهاكات المحتملة للعقوبات ويتحقق منها، ويقوم بإجراء التحليلات وإعداد التوصيات والتقييمات. وتنعكس نتائج عمل فريق الخبراء في تقاريره.

في ذلك الصدد، من المهم للغاية للفريق أن يمتثل امتثالا صارما لولايته، وأن يعمل بتراهة واستقلالية، وأن يستخدم مصادر معلومات موثوق بها عند إعداد استنتاجاته وتوصياته. فالمعلومات غير المتحقق منها والمعلومات المسيسة

لا تساعد على تعزيز أي مبادرة يقوم بها مجلس الأمن أو اللجان التابعة له. ونشير إلى أهمية أن يتوخى الخبراء الحذر والقدرة على التمييز فيما يتعلق بالمعلومات التي يتلقونها.

إن الهدف من الإجراء المنصوص عليه في القرار المتخذ اليوم – الذي يوافي فريقُ الخبراء بموجبه لجنة القرار ١٧٣٧ ببرنامج عمل أولي، مع تنظيم مناقشات منتظمة لاحقة بين اللجنة والفريق – يتمثل في زيادة تعزيز فعالية جهود آلية الرصد تلك. ونعتقد أن هذه الجهود يمكن أن تساعد على كفالة قيام اللجنة بدور قيادي مفيد لعمل الفريق.

ينص القرار أيضا على أن تُعرض تقارير الفريق لمنتصف المدة والتقارير الختامية على اللجنة أولاً، حيث يمكن لأعضاء مجلس الأمن إجراء مناقشات أولية بشأن الوثائق مع الخبراء. من شأن هذا التعاون التفاعلي بين الدول الأعضاء في المجلس مع الفريق أن يمكن من النظر التفصيلي في استنتاجات الفريق وتوصياته، ويمكِّن الأعضاء، عند الضرورة، من تلقي معلومات أو توضيحات أكثر تحديدا من جانب الخبراء بشأن مختلف الأحكام الواردة في التقارير ووضع وجهات النظر الوطنية المعبّر عنها في الحسبان.

من الواضح أن التقارير التي يرفعها الفريق إلى المجلس في أعقاب هذه المناقشات ستثير عدداً أقل من التساؤلات بين أعضاء مجلس الأمن، وستكون أكثر فائدة، وستمكن المجلس من التوصل إلى موقف متفق عليه بشأن توصيات الخبراء.

سيظل الاتحاد الروسي يتعاون تعاونا كاملاً مع فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٧٣٧.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدةً القرار ١٩٨٤ (٢٠١١)، الذي يمدد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). والفريق بصفته عنصراً من عناصر نظام العقوبات المفروضة على إيران، يجب عليه العمل بما يتفق بدقة مع الولاية التي حددها القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) تحت إشراف اللجنة وبمراعاة مبادئ الموضوعية والنزاهة والاستقلالية.

يجدد القرار المتخذ للتو التأكيد على هذه المبادئ والمتطلبات، فضلاً عن أهمية التقييمات والتحليلات والتوصيات المتسمة بالمصداقية، والقائمة على الحقائق، وفقا لولاية فريق الخبراء. ويطلب من الفريق أن يقدم إلى اللجنة برنامج العمل المقرر وأن يستمع إلى آراء اللجنة بشأن التقارير النهائية وتقارير منتصف المدة التي يقدمها إلى المجلس، في مسعى لتعزيز اتصالاته مع اللجنة.

تأمل الصين أن يتقيد الفريق بهذه المبادئ والمتطلبات بصرامة وأن يضطلع بالدور المنوط به في تعزيز التنفيذ الشامل والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتجديد ولاية فريق الخبراء المعني بإيران اليوم. تمثل أفرقة العقوبات التابعة للأمم المتحدة أداة راسخة مستقلة لتحسين تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة. وهي تؤدي دورا حاسما في تعزيز مصداقية قرارات مجلس الأمن. ويقف الفريق المعني بإيران دليلاً آخر على ذلك، وهو يستحق دعمنا الكامل. لقد قام الفريق بأعمال تحقيق ممتازة. ونشيد بمهنية الفريق ومعاييره العالية.

يؤكد التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على استمرار إيران في عدم الامتثال لالتزاماتها الدولية النووية واستمرار عدم تعاونها تعاوناً كاملاً مع الوكالة. ويكشف أيضا عن أن إيران لم تتخذ أي خطوات ذات بال، حسبما يطلب منها ذلك هذا المجلس أو حسبما يدعو إليه مجلس محافظي الوكالة.

وفي ضوء استمرار عدم الامتثال من جانب إيران، ولا سيما توسيع إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم، لا بد من أن يعزز المجتمع الدولي إنفاذ هذه الجزاءات. وفريق الخبراء يوفر للمجلس ولجنة الجزاءات المفروضة على إيران التابعة له المشورة السديدة بشأن كيفية القيام بذلك. والتنفيذ الكامل للأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن سيبعث برسالة قوية إلى صناع القرار في إيران، كما أنه سيقيد قدرة إيران على مواصلة أنشطتها الحساسة من حيث الانتشار.

وتصويت اليوم، مقترنا بالبيان المشترك الذي أصدره الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا اليوم، يساعد على تعزيز الوحدة المشتركة بين هذه البلدان بشأن تبديد شواغلنا المشتركة حيال البرنامج النووي الإيراني.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نرحب باتخاذ القرار ١٩٨٤ (٢٠١١)، الذي اشتركت فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة في تقديمه.

وتهدف التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن إلى إقناع إيران بالتفاوض وإبطاء تطوير برنامجها النووي والخاص بالقذائف التسيارية. ولكي تكون التدابير فعالة، فإن جميع الدول يجب أن تنفذها تنفيذا كاملا.

وفريق الخبراء المستقل الذي أنشئ في العام الماضي بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يقوم بدور حاسم في ضمان تنفيذ التدابير التي يعتمدها المجلس، وكذلك في ضمان استمرار فعاليتها وعدم انتهاكها. وقام الفريق بعمل ممتاز في بضعة شهور فقط. فقد نفذ أعمالا ضرورية للتوعية في أوساط العديد من الدول الأعضاء لشرح التدابير التي اعتمدها المجلس. وقدم تحليلات وتوصيات قيمة تستهدف فهم تنفيذ العقوبات وتحسينه. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع الخبراء لمهنيتهم.

غير أن مهمتهم لم تكتمل بعد، بل العكس هو الصحيح. فإيران تواصل انتهاك التزاماتها الدولية، كما يتضح من حالات الانتهاكات المبلغ عنها إلى لجنة الجزاءات وأحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ثم، فإن هناك الكثير الذي لا يزال ينبغي القيام به. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تعبئة الجهود من أجل تعزيز تنفيذ الجزاءات التي اعتمدها المجلس.

ولذلك، نرحب بتجديد ولاية فريق الخبراء لمدة عام آخر. وهذه رسالة أخرى إلى إيران من المجتمع الدولي تفيد بتصميمه على كفالة الاحترام الكامل لقرارات المجلس. وفضلا عن ذلك، ننتظر سرعة نشر التقرير النهائي للفريق بوصفه وثيقة رسمية لمجلس الأمن، تمشيا مع الممارسة المعتادة للجان الجزاءات. والشفافية أمر بالغ الأهمية لإطلاع جميع الأعضاء ولتحسين تنفيذ الجزاءات. وأخيرا، نأمل أن تجري اللجنة مناقشة متعمقة بشأن التقرير النهائي للفريق، بهدف تحديد كيفية متابعة توصيات الفريق.

السيد بورغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): باتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) قبل عام واحد، بعث مجلس الأمن بإشارة قوية تفيد تصميمه على حل الملف النووي الإيراني. وكان أحد العناصر الهامة لذلك القرار إنشاء فريق الخبراء. وترى ألمانيا أن استراتيجية المسار المزدوج لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج إلا إذا جرى تنفيذ التدابير القائمة التي وافق عليها المجلس تنفيذا كاملا.

ويسهم فريق الخبراء إسهاما كبيرا في تحسين تنفيذ التدابير القائمة. وألمانيا تنوه بمهنية الخبراء الثمانية وتفانيهم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للخبراء في

ضوء جهودهم المتواصلة لتقديم المشورة إلى المجلس ولجنة الجزاءات المفروضة على إيران.

ومن ثم، فإننا نرحب بتجديد ولاية فريق الخبراء لمدة ١٢ شهرا. وقد أيدنا هذا القرار بوصفنا مشاركين في تقديمه، جنبا إلى جنب مع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وألمانيا مقتنعة بأن الفريق أنجز مهام هامة. ونحن نرى أيضا أن النص، بصيغته المعتمدة، يضمن الاستقلال الحاسم للفريق. ونود أن نرى الفريق يواصل عمله بنفس الدرجة من الاحتراف كما كان الحال في الماضي.

وأود أن أختتم كلامي بتسليط الضوء على أننا لا نزال، نحن وشركاؤنا في المجتمع الدولي، ملتزمين بإيجاد حل سلمي ودائم للملف النووي الإيراني.

السيد كواري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) اليوم، والذي يمدد عمل فريق الخبراء لدعم عمل لجنة الجزاءات المفروضة على إيران.

وأخر تقرير للفريق يظهر أن تواصل انتهاء الجزاءات المفروضة عليها من قبل المجلس، وهو ما بينه مرة أخرى هذا الأسبوع ادعاء إيران زيادة إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة. والتنفيذ الكامل للجزاءات أمر حاسم لمنع إيران من مواصلة تطوير برامجها النووية غير المشروعة ولإرسال رسالة واضحة إلى النظام الإيراني تفيد بأن إجراءاته الرامية إلى تقويض السلم والأمن الدوليين لن يجري التغاضي عنها.

ونعتقد أن الفريق يقوم بدور حاسم في ضمان التنفيذ الكامل للجزاءات التي يفرضها المجلس على إيران. ومثلما تتكيف إيران للالتفاف على تلك الجزاءات، يجب على المجلس أن يتكيف لضمان استمرار فعالية الجزاءات. وتوصيات الفريق والمشورة التي يقدمها إلى المجلس جزء أساسي من ذلك.

وكما قلنا في أخر اجتماع لنا بشأن هذه المسألة، لا بد من نشر التقرير النهائي للفريق. والمجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة بحاجة إلى مشورة الفريق لإرشادهم بشأن تحسين إنفاذ الجزاءات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.